مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 13 – العدد: 01 (2022)، ص: 592 - 604
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

تأثير الازمة الصحية على مقررات بازل للرقابة المصرفية

The impact of the health crisis on Basel's decisions on banking supervision

العجاج فاطمة الزهراء
جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر) fatima16alger@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/05 تاريخ القبول: 2022/05/01 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

سببت جائحة كورونا اثار وخيمة على الاقتصاد العالمي مما اثر على جميع القطاعات بشكل كبير خاصة منها القطاع المالي و المصرفي مما استدعى اتباع مجموعة من التدابير الوقائية للحد من الاثار السلبية للازمة الصحية على الاقتصاد العالمي و هو ما حاولنا تسليط الضوء عليه من خلال التطرق الى تأثير الازمة الصحية على قرارات لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث هدفت الدراسة الى تقديم صورة شاملة عن جميع مقررات بازل و التكلم عن اسباب تأخير بازل 4 من خلال استخدام المنهجين الوصفي و التحليلي و توصلنا الى ان اللجنة قامت بتأخير اعلان مقررات بازل 4 الى غاية 2023للتخفيف من الاثار الوخيمة للازمة الصحية وكذا مساعدة الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية للحد من تداعيات الجائحة.

كلمات مفتاحية: الازمة الصحية؛ مقررات بازل؛ كوفيد19؛ البنوك.

تصنيف JEL : G21؛I19.

Abstract:

The Corona pandemic has caused serious effects on the world economy, which have significantly affected all sectors, in particular the financial and banking sector, which has required the adoption of a set of preventive measures to reduce the negative effects of the health crisis on the global economy, which we have tried to shed light on by addressing the impact of the health crisis on the decisions of the Basel Committee on Banking Supervision, where the study aimed to draw up a complete picture of all the Basel decisions and to evoke the reasons for delaying Basel 4 through the use of descriptive and analytical approaches The severe health crisis, as well as helping countries take a set of precautionary measures to limit the repercussions of the pandemic.

Keywords: health crisis; Basel decisions; COVID-19, banking.

JEL Classification: G21,I19.

1. مقدمة:

أدى توسع العولمة المالية والمصرفية و التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعات المصرفية و انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض إلى ظهور مخاطر مالية جديدة وتكرار حدوث الأزمات المالية ذلك ما تطلب إحداث تطوير في أساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر وكاستجابة لذلك جاء تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أصدرت مجموعة مقترحات بشأن وضع معايير الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي اعتمادا على أهمية رأس المال في إدارة وتسيير المخاطر وتحقيق السلامة المالية للبنوك ولأجل مواكبة هذه المقررات للتطورات الحاصلة في البيئة المصرفية والمالية وضمان تطوير سلامة النظام المصرفي العالمي.

أحدثت جائحة فيروس كورونا صدمة ذات طابع مختلف ذلك أنه لم يسبق للاقتصاديات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار و من أسبوع إلى آخر نجد أن أعدادا كبيرة من العمالة فقدت وظائفها ومصدر دخلها وخلت كل المطاعم و

الفنادقِ والمطارات من روادها ويعاني المستهلكون ومؤسسات الأعمال في الوقت الراهن من خسائر فادحة في الدخل مع احتمالات ظهور حالات إفلاس واسعة النطاق ويتوقع أن تجد الشركات التي تعاني ضغطاً في السيولة مشكلة في الملاءة المالية بمجرد استنفاذ مخزوناتها واحتياطاتها النقدية، كما قد تواجه الشركات المتضررة التي ليس لديها إمكانية وصول مباشر إلى التمويل (بمختلف أشكاله) التخلف عن السداد أو حتى الإفلاس.

وتتزايد حاليا الضغوط على النظام المصرفي وأصبح ازدياد حالات التوقف عن سداد الديون أمرا وشيكا وتشير توقعات كثيرة إلى تعرض القطاع المالي لصدمة بحجم مقارب لما شهدناه أثناء أزمة عام 2008 حيث تمثل هذه الجائحة خطرا كبيرا على استقرار الاقتصاد العالمي هذا ما أدى بلجنة بازل عن إعلان سلسلة من الإجراءات لتخفيف تداعيات الجائحة على المصارف شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3الجديدة (أو ما يطلق عليه أحياناً بازل 4) وخاصة بالنسبة لمتطلبات رأس المال لمدة عام حتى 1يناير 2023. و هو ما سيعطي للبنوك وقتا كافيا لتدارك ما سببته الجائحة على النظام المصرفي ككل.

1.1 إشكالية البحث:

مما سبق يمكن لنا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الازمة الصحية على مقررات بازل؟

2.1 أسئلة البحث:

لإجابة على الاشكالية المطروحة ارتأينا وضع الاسئلة الفرعية التالية:

- كيف اثرت الازمة الصحية على مقررات بازل؟
- ما هي اهم التوصيات المقترحة للبنوك لمواجهة الازمة الصحية؟

3.1 فرضيات البحث:

ساهمت الازمة الصحية في تأخير قرارات بازل للحد من الاثار السلبية للجائحة.

4.1منهجية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي كونهما يتماشيان مع تفسير الظاهرة من خلال وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في مقررات لجنة بازل3،2،1 والتكلم عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة covid19 والتطرق الى بعض التوصيات للبنوك للتعامل مع الازمة بالإضافة الى تحليل نتائج تأثير الازمة الصحية على قرارات بازل واتخاذها لمجموعة من التدابير الاحترازية.

وقد تكلمت العديد من الدراسات عن الموضوع نفسه والتي من اهمها:

1- دراسة Fernandes Nuno2020[i]: الاثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي: هدفت هذه الدراسة الى التطرق للآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطور فيروس كورونا وانتشاره عبر دول العالم وكذا التطرق لاهم المخاطر على الاقتصاد العالمي، وتوصلت الدراسة إلى قيام البنوك بإجراءات احترازية من أهمها خفض الاحتياطي الفيدرالي كما تسارعت الحكومات إلى الإعلان عن برامج تعزيز السيولة.

2- دراسة علي محبوب وعلي سنوسي2020 تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل 3: هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر تطبيق متطلبات بازل 3 ومحاولة السيطرة على المخاطر بالإضافة إلى تداعياته على مقومات الاستقرار المالي وجوانب تعزيز الشمول المالي كما تكلمت الدراسة على التدابير الإضافية التي وضعتها اللجنة للتخفيف من اثر جائحة كورونا على النظام المصرفي العالمي من خلال استخدام المنهج الوصفي و التحليلي حيث تم التوصل أن العديد من الدول قامت بإدخال تدابير دعم غير عادية للتخفيف من الأثر الاقتصادي و المالي للجائحة ومن ضمنها زيادة التركيز على متطلبات الإبلاغ و الإفصاح خلال الأزمات فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية كوضعية السيولة و مراكز الدائنين و التركز و مخاطر الائتمان.

3- دراسة قلي محمد و سماعيلي نبيلة مقررات بازل 3 و تطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي و ادارة الازمات المصرفية: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الفروق الجوهرية في بازل 3 مع بازل2 إضافة إلى مسار الانتقال لتطبيق المقررات الجديدة إلى جانب ذاك هدفت إلى تحليل مدى تطبيقها في المصارف العربية سواء ما تعلق بمتطلبات رأس المال الإضافي لمواجهة تقلبات دورات الأعمال أو إدارة مخاطر السيولة أو السياسات الاحترازية الكلية من خلال استخدام المنهج الوصفي و التحليلي حيث توصلت أن من المتوقع أن تنعكس بشكل ايجابي على سلامة و متانة المصارف لاسيما المصارف في الدول العربية.

2. الأدبيات النظرية حول مقررات بازل 1 2 3:

تعتبر كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية من أهم ركائز السلامة المصرفية، لأن كفاية رأس المال هي صمام الأمان لحماية المودعين من المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي وبالتالي هي أساس ثقة المتعاملين مع المصارف، فرأس المال القوي يعتبر مؤشرا للسلامة المالية ومصدرا للثقة وضمانا للاستمرارية المصرفية في أداء الدور الاستثماري والتنموي والاجتماعي كما يساعد البنوك على استيعاب الخسائر وبالتالي تجنب الفشل على المدى البعيد وتقوم سياسة إدارة كفاية رأس المال على ثلاثة عناصر هي[ii]:

- توفير الأمان أو الحماية لحقوق المودعين والمساهمين .
- المقدرة على تحقيق أرباح مناسبة للمساهمين .
- تنفيذ التعليمات المتعلقة بحجم رأس المال من قبل السلطات النقدية لتأمين خدمة عملاء البنك وتوفير حدود الأمان من التعرض للإفلاس .

في العام 1974أنشأ محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر آنذاك لجنة أطلق عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث هدفت إلى عدة أمور رقابية وإشرافيه منها :

- السيطرة على المخاطر المصرفية وإدارة المخاطر السوقية في المقام الأول، ثم المخاطر الائتمانية والتشغيلية لاحقا .
- تشجيع التقارب بين الجهات الناظمة المختلفة القائمة على المؤسسات المالية .
- سن المعايير المشتركة المنظمة للعمليات المالية. والمصرفية.

1.2 مقررات بازل 1 و 2:

قامت اللجنة في العام 1988بإصدار بازل1 لتوفير إطار عمل لمعالجة إدارة المخاطر من منظور كفاية رأس المال للبنك وقد بدأ العمل في تنفيذها بعد أربعة أعوام وتحديدا في العام .1992يمكن النظر إلى هذه الاتفاقية على أنها ردة فعل على خلفية أزمة ديون أمريكا اللاتينية في بداية الثمانينات وقد تم تحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 8%[iii].

إلا أن وتيرة الأزمات المالية لم تنخفض وكانت البداية من أزمة المكسيك المالية عام1994 ثم تبع أزمة المكسيك المالية أزمة مالية كادت أن تعصف بالعالم وهي أزمة النمور الآسيوية بين الأعوام1997 و1998 هذا ما استدعى من لجنة بازل العمل على إصدار اتفاقية بازل 2 والتي تضمنت معايير إضافية في ضوء تطور الأسواق المالية وآليات عمل البنوك. غطت اتفاقية بازل 2 ثلاث مخاطر بنكية[iv] وهي:

-خطر القروض بنسبة75بالمئة، خطر السوق بنسبة5بالمئة ،المخاطر التشغيلية بنسبة20 بالمائة بحيث سمحت هذه الاتفاقية بتغطية نسبة كبيرة من المخاطر البنكية،وقد شملت 3دعائم إضافية [v]:

-الدعامة الأولى : الكفاية الحدية لرأس المال تكون باستخدام طرق مستحدثة في الحساب و يكون حجم رأس المال المطلوب يتناسب طرديا مع درجة المخاطر.

-الدعامة الثانية : ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة الرقابية.

-الدعامة الثالثة: تتعلق بالشفافية المتعلقة بالبنك ونظام السوق.

2.2 مقررات بازل 3:

كان العالم على موعد مع الأزمة المالية العالمية 2008 وهو ما دفع إلى الإصدار الثالث من اتفاقية بازل بحيث تضمنت مراجعة شاملة وكبيرة للأنظمة والتشريعات المصرفية في ضوء الأزمة الكبيرة التي أصابت جميع دول العالم. حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات والإصلاحات على اتفاقية بازل 2وذلك من خلال إصدار وثيقتين الأولى" الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم" والثانية "إطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة، معاييرها وكيفية قياسها والرقابة عليها "في ديسمبر 2010 والتي اصطلح على تسميتها باتفاقية بازل3 ، تدخل حيز التنفيذ مطلع سنة2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019.[vi]

1.2.2 أهم تعديلات بازل 3:

من اهم ما جاءت به الاتفاقية ما يلي:[vii]

- تحسين نوعية قاعدة رأس المال: إذ توجب على البنوك، الرفع من الشريحة الأولى من رأس المال التي تشكل احتياطاتها الصلبة "أي الجزء الأكثر متانة من احتياطاتها الصلبة " المؤلفة من أسهم وأرباح من 2 %في الوقت الحاضر إلى 4.5 %من أصولها يضاف إلى ذلك تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5 %من رأس المال لمواجهة أزمات مقبلة محتملة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي "الصلب "إلى 7 %كما أن اللجنة نصحت البنوك الكبيرة برفع هذه النسبة حتى فوق7 بهدف تجنب حدوث انهيار في النظام المصرفي مثلما حدث في بنكLehmann Brothers الأمريكي سنة 2008.

إذا كانت المعايير الجديدة قد حافظت على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو8% وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10.5% وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بذه المتطلبات.

-مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء أذون الخزانة والأوراق المالية: إذ استهدفت اللجنة تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في اتفاق بازل 2 من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلباتها في السوق[viii].

-حواجز رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية: حيث قدمت مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها .

-ضرورة التزام البنوك باختبارات الضغط: شددت لجنة بازل على ضرورة اعتماد البنوك على اختبارات الضغط لإدارة مخاطرها، إذ أن اختبارات الضغط تعمل على تحذير البنوك من الصدمات التي يمكن أن ينتج عنها خسائر ضخمة فهي بذلك من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك خاصة بعد الأزمات التي شهدتها الأسواق. فاختبار الضغط هو مجموعة من التقنيات المستخدمة في تقييم حساسية محافظ البنوك الاستثمارية للتغيرات الرئيسية في البيئة الاقتصادية الكلية، أو لأحداث استثنائية ممكنة الحدوث.[ix]

-طرح الاستثناءات من راس المال التنظيمي من راس المال العالي الجودة بدلا من طرح 50% منها من راس المال الاساسي و50% منها من راس المال الاضافي علما بان هذا التعديل سيطبق تدريجيا على مدار خمس سنوات اعتبارا من بداية 2014 وحتى بداية العام 2018 وبنسبة 20% من هذه الاستثمارات لكل سنة.[x]

ومن التعديلات التي ادخلتها بازل 3 اضافة معيارين للسيولة واحدة في المدى الطويل والاخرى في المدى القصير ونسبة الرافعة المالية كما يلي:

معيار السيولة: Liquidity coverage ratio أوضحت أزمة 2008 أن للسيولة دور مهم في عمل النظام المالي والمصرفي وهذا ما عملت عليه لجنة بازل3من خلال تعزيز إطار السيولة بوضع نسبيتين الأولى على المدى القصير والثانية على المدى المتوسط و الطويل كما يلي:[xi]

-نسبة السيولة في المدى القصير: تتطلب هذه النسبة تغطية إجمالي التدفقات النقدية الصافية على مدار 30 يوما و ذلك لمواجهة احتياجاتها ذاتيا و يحسب وفق العلاقة:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR:} \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الصافية خلال 30يوما المقبلة}} \geq 100\%$$

حددت لجنة بازل أن مع بداية 2015 سيتم العمل بنسبة السيولة قصيرة الأجل وحددت المتطلبات الدنيا بنسبة 60% كبداية مرحلية على أن تتطور بأقساط متساوية لتكتمل بحلول جانفي 2019 إلى أن تصل إلى النسبة المحددة وهي 100%.

-نسبة صافي التمويل المستقر: Net stable funding ratio:هي عبارة عن نسبة على المدى الطويل مصممة لحالة عدم تطابق السيولة لاستخدام مصادر مستقرة للتمويل الهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها و تحسب كما يلي:[xii]

$$NSFR = \frac{\text{التمويل الدائم المستقر}}{\text{متطلبات التمويل}} \geq 100\ \%$$

3.2.2 معيار الرافعة المالية: Leverage ratio[xiii]

هي عبارة عن مقياس بســـيط و شـــفاف و غير قائم على المخاطر و يهدف الى تقليل مقدار المخاطرة في النظام المالي و دعم متطلبات رأس المال القائم على المخاطر فنسبة الرافعة المالية تقيد المستوى المطلق للديون بكمية معينة من رأس المال حيث أن الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية هي 3% من رأس المال من الشريحة الأولى **(تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس مال الشريحة الأولى)**

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الاستدانة)} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية}} \geq 3\%$$

ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 3% حسب لجنة بازل يتم البدء في تطبيق هذه النسبة ابتداء من 01 جانفي 2013 ومرت هذه النسبة بمجموعة من المراحل والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1) تواريخ إدخال نسبة الرافعة المالية حسب بازل 3

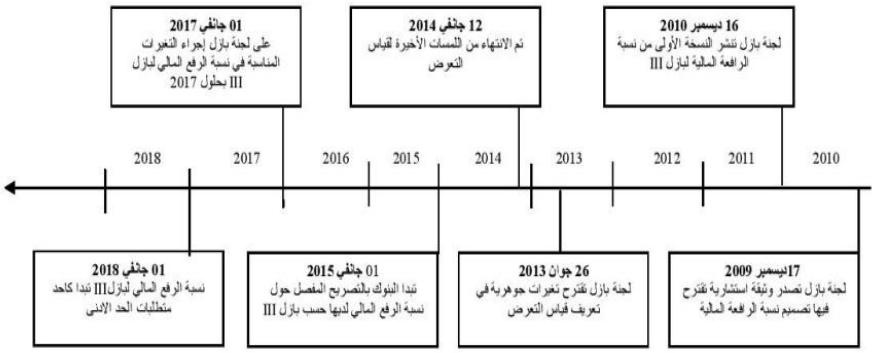

Source : Financial Stability Review,November2015, p2, consulté sur le 20/01/2019,surle :sitehttps://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/sfafinancialstabilityreview201511.en.pdf?7d105859ecdf9af69e14b8bc375e40cf

منحت لجنة للبنوك فترة لتطبيق اتفاقيتها الجديدة بازل3حيث بدأت بالتطبيق التدريجي لبازل3 ابتداء من ســـنة 2013 إلى أن تصـــبح هذه القواعد مطبقة بشكل كلي في سنة 2019 مما يسمح للبنوك ببناء احتياطها بشكل تدريجي واستفتاء الشروط المطلوبة.

ان لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو حيث يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية ان تنفيذ اتفاقية بازل 3 سيؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي بمقدار 1.05% الى 1.15% تقريبا.[xiv]

4.2.2 الانعكاسات الإيجابية لاتفاقية بازل الثالثة على البنوك:

-العمل على تحسين نوعية تكوين رؤوس أموال البنوك عن طريق رفع متطلبات رأس المال.

-وضع منهج فعال لإدارة المخاطر ومخاطر التعامل بالمشتقات المالية والإفصاح عن عمليات التوريق.

-تكوين احتياطات لمقابلة الدورة الاقتصادية ليعمل هذا الأخير دور وسادة الأمان التي تستند عليها البنوك في مواجهة أية أزمة مالية محتملة.

-وضع سلسلة من التدابير الإلزامية لزيادة وتعزيز احتياطات البنوك من رأس المال عندما تكون هنالك ظروف بغية جعل البنوك أكثر مرونة أثناء فترات الانكماش الاقتصادي.

إدخال معيار موحد لتغطية مخاطر السيولة التي لم تعالج في بازل2 وذلك بوضع سيناريو للتعامل في أوقات الضغط مع احتياجات السيولة، مع تقديم حوافز للبنوك من اجل استخدام مصادر تمويل أكثر استقرار من أجل تجنب حالات الإعسار المالي .

ومنه بازل3 يعمل على تعزيز استقرار النظام المصرفي العالمي في المدى المتوسط إلى الطويل من خلال توفير حوافز بناءة لقاعدة رأس المال والسيولة في البنوك.

5.2.2 الانعكاسات السلبية لاتفاقية بازل الثالثة على البنوك:

-إن تقوية متطلبات رأس المال سوف يحتم على البنوك تخفيض العائد على حقوق المساهمين في البنك حيث أن البنوك الضعيفة ستجد صعوبة كبيرة في رفع رأس المال المطلوب مما يجعلها تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال وذلك بالاقتطاع من الأرباح أو عدم توزيعها أصلا وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة السهم في الأسواق المالية.

-الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع[xv] نسبة الإقراض في البنوك مما يؤثر سلبا في ربحتها ويؤثر بعدها في عمليات التمويل ومنه ستسعى المصارف إلى تعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، ومن ثم سيبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية [xvi].

-الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة ما يعني انخفاض توظيفاتها لتجنب حدوث أزمات سيولة في المستقبل مما يجعلها تركز على الاستثمارات القصيرة الأجل.

3.مقررات بازل الجديدة(بازل4)[xvii]:

في العام 2016/2017 تم العمل على إدخال عدة تغييرات هامة على المعايير المصرفية الدولية التي نتجت عن لجنة بازل حيث قامت اللجنة بالانتهاء من الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة من التعديلات الإصلاحية على كل من الأصعدة التالية :

-المناهج المعيارية لقياس إدارة المخاطر الائتمانية .

-إصلاح المناهج المعيارية لقياس إدارة المخاطر التشغيلية .

-تقليص الفجوة بين المناهج المعيارية العالمية والمناهج الداخلية المستخدمة في البنوك .

-العمل على إقرار معايير خاصة بالرافعة المالية الخاصة بالبنوك (تحديد الحد الأقصى لنسبة الرافعة المالية).

- مطالبة البنوك بالوفاء بمعدلات أعلى للرافعة المالية من المرجح أن يتم تحديد الحد الأقصى لنسبة الرافعة المالية كجزء من استكمال حزمة بازل 3.

ويرى المنظمون بأن هذه التغييرات الجديدة ما هي إلا تكملة لما جاءت به اتفاقية بازل 3 من إصـــلاحات وقد أطلقوا عليها "الإصلاحات النهائية "وتهدف اتفاقية بازل 4إلى إدخال تغييرات جوهرية في تعامل البنوك مع رؤوس أموالها والاتجاه نحو الاندماجات لخلق كيانات كبيرة .

وقد أشار المشرعون إلى تاريخ فبراير من العام 2022 كموعد لانطلاق أولى مراحلها على أن تمتد حتى العام2027 و يرجع السبب في ذلك إلى مواجهة العالم لتحديات وأزمات صحية واقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19)ويزداد قلق الدول والمنظمات الدولية من الآثار و التداعيات الاقتصـــادية المترتبة على الإجراءات الاحترازية التي اتخذت مؤخرا للوقاية وإبطاء معدلات تفشي العدوى في كافة بلدان العالم أهمها الإغلاق الاقتصادي الكبير الذي اتخذته كل الدول. في هذا السياق تستمر الجهود الدولية في اعتماد سياسات اقتصادية طارئة تهدف إلى تخفيف عبء الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا و التي من أهمها:

-1**انخفاض أسعار النفط** : انخفضت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بعد تراجع الطلب العالمي لنحو الثلث و هبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسليمها في مايو 2020 إلى أدنى مستوى لها في التاريخ متجاوزة الصفر ناقص بسبب فائض المعروض النفطي نتيجة قلة الاستهلاك[xviii] .

-2 **ارتفاع أسعار الذهب:** لجأت حالة عدم الثقة بالعملات و الخشية من انخفاضها أو انهيارها مع امتداد الأزمة إلى زيادة الطلب على الذهب حيث قام المستثمرون حول العالم بالتحوط و شراء المزيد من الأصول الذهبية مع تفشي الفيروس و الإقبال على المخاطرة .
[xix]

-3 **نقص في عرض المستلزمات الطبية:**مع زيادة عدد الإصابات و ارتفاع الوفيات و زيادة معدلات استخدام الأجهزة و الأدوات الطبية و استهلاك المستلزمات و الأدوية ما احدث نقص كبير بها و عجز الإنتاج المحلي على تامين حاجة الأسواق الداخلية من كمامات طبية ،مطهرات و معقمات و حتى أجهزة التنفس خاصة مع رغبة الدول في إنشاء مستشفيات ميدانية جديدة أدى كل ذلك إلى الطلب المتزايد عليها. فقد ادى انتشار فيروس كورونا في العالم الى زيادة الطلب على المواد الصيدلانية لمواجهته.[xx]

-4 **زيادة الطلب على السلع الاستراتيجية الغذائية:** حذرت منظمات دولية من المجاعات و فقدان الأمن الغذائي فقد قال تقرير صادر عن منظمة الأغذية و الزراعة لمنظمة الأمم المتحدة) الفاو (أن الجائحة تسببت في ركود اقتصادي و دعت الدول إلى اخذ كافة الإجراءات لتخفيف التأثيرات انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل[xxi].

-5 **تذبذب في أسعار الصرف:** أدت حالة عدم اليقين و الخوف من المستقبل إلى زعزعة الثقة بالعملات بشكل عام و عملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعب.

-6 تضرر قطاع السياحة : تعتبر السياحة أحد أكثر القطاعات الاقتصادية تأثًرا بالجائحة نتيجة حظر السفر وإغلاق المرافق العامة ومن ضمنها الأماكن السياحية، إضافة إلى التوجيهات الحكومية المحذرة من السفر .ألغت العديد من الشركات رحلاتها الجوية بسبب نقص الطلب، وانهارت شركة فلاي بي للخطوط الجوية الإقليمية البريطانية أيضًا .تعرض مجال الرحلات البحرية السياحية لضرر كبير، وأُغلق عدد من محطات القطار ومرافئ العبارات أيضًا [xxii].

-7 تعطل الحركة التجارية: أدى الإغلاق التام إلى تراجع كبير في الحركة التجارة مما أدى إلى انخفاض إيرادات أصحاب المحلات و الأسواق الكبرى و أشارت منظمة التجارة العالمية إلي أن تراجع الحركة التجارية بسبب الفيروس اسبب انكماش تراوح ما بين 13% إلى 32%في.2020 كل هذا يضاف إليه زياد معدلات البطالة حول العالم ،انخفاض مؤشرات الأسواق العالمية تضرر قطاع الضرائب بشكل كبير ،خسائر كبيرة في المصانع و الشركات ،انخفاض عائدات الدول و ضعفها.

1.3 تاثير جائحة كورونا على مقررات بازل:

ترك فيروس كورونا مجموعة من التداعيات على مقررات بازل خاصة تلك المتعلقة بتطبيق ما تبقى من مقررات بازل 3التي كانت من المفروض أن تنتهي المدة المقررة لتطبيقها في 2020 وهو عام الجائحة التي اجتاحت العالم وعطلت العديد من قطاعاته الاقتصادية ومنها بالطبع الاقتصادات العربية والإسلامية حيث تسبب في مشاكل سيولة للشركات وهذا بدوره انعكس على القطاع المصرفي العالمي والأسواق المالية كافة تمثل في نقص السيولة وانخفاض في التدفقات النقدية بشكل ملموس فبرزت بعض الأصوات تطالب بتأجيل ما تبقى من مقررات بازل3 وخاصة النسخة الجديدة لبازل3التي تسمى أحيانا بـ"بازل4" حتى يتسنى للمقرضين التركيز على سبل التعامل مع التداعيات المختلفة للأزمة ، ما ادى بلجنة بازل للتشريعات المصرفية باتخاذ قرار تأجيل تطبيق معايير الرسملة الجديدة للبنوك حتى العام 2023 رافق ذلك التمديد اعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق ومتطلبات الإفصاح من قبل لجنة المصارف في مجموعة بازل، وذلك لفسح المجال للقطاع المصرفي للتعامل مع تداعيات هذه الأزمة بما يساعد على التخفيف من قيود رأس المال التي قد تحد من القدرة التشغيلية لبعض المصارف. هذا الوضع المستجد لأزمة كورونا دفع ببعض البنوك المركزية الأوروبية وخوفا من تزايد عمليات التعثر والإفلاس التي قد تصيب بعض المستثمرين والشركات الإنتاجية للتساهل في بعض معايير السيولة والملاءة المالية وذلك حتى تتمكن المصارف والمؤسسات المالية من مساعدة القطاعات الاقتصادية التي تضررت بسبب جائحة كورونا.[xxiii]

وتشير شركة برايس ووتر هاوس إلى أن هذه الاتفاقية أو الورقة النهائية قد يتم تأجيلها للعام2023 بسبب الضغوط الاقتصادية التي أثرت على القطاع المصرفي. كما وتؤكد على عدة أمور منها[xxiv]:

-العمل على قياس أثر الأزمة الاقتصادية ومدى انعكاسها على المؤسسات المالية.

-ملاحظة سير العمل المصرفي في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة.

-تحديث التشريعات القائمة والخروج بتشريعات جديدة تتعلق مع قدرات المؤسسات المالية بعد انتهاء الأزمة.

-العمل على وضع تشريعات خاصة بالأدوات التكنولوجية التي ستستقبلها المؤسسات المالية بشكل أسرع من غيرها.

-مراقبة التشريعات والنُظم ذات العلاقة بعمل المؤسسات المالية الأخرى وتحديدا فيما يخص مكافحة الجرائم المالية.

3.3توصيات للبنوك والمصارف المركزية لمواجهة تداعيات الأزمة:[xxv]

على غرار خبراء الصحة يتحرك المراقبون المصرفيون لمواجهة هذا الوضع المتسارع والاستثنائي. فلا بد أن يحشد هؤلاء المراقبون ما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية وأحداث المخاطر التشغيلية ونوبات الضغوط المصرفية. وصندوق النقد الدولي بما لديه من منظور عالمي واستنادا إلى تجاربه السابقة بإمكانه تقديم بعض التوجيهات الإضافية للمسار المستقبلي كما يلي:

●**عدم تغيير القواعد:** فتغيير القواعد أثناء الأزمة سيتسبب على الأرجح في زيادة الارتباك. الأمر كذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على استمرارية العمليات الجارية نظرا لازدياد صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بعد.

●**استخدام الهوامش الوقائية:** على جهات التنظيم المصرفي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك. فقد قامت البنوك بتكوين هذه الاحتياطيات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير من معايير بازل للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة وخسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض.

●**تشجيع تعديل القروض:** ينبغي للمراقبين توخي الوضوح في إبلا غ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين والقطاعات الأشد تضررا من هذه الصدمة الحادة، وإن كانت مؤقتة.

●**عدم إخفاء الخسائر**: على البنوك والمستثمرين وحملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب تحمل الخسائر والشفافية تساعد في تهيئة جميع الأطراف المعنية بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة استجاباتهم مثلما تأكد حدوثه أثناء أزمة عام 2008.

●**إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم**: للمساعدة في زيادة الشفافية الكلية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة بما في ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة، وإعانات الدعم على نحو يتجاوز أي توجيهات حالية في إطار اتفاقية بازل المعني برأس المال.

●**تعزيز التواصل:** تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك خاصة في هذا الوضع غير المسبوق من مزاولة العمل عن بعد مع الزملاء والعملاء والمراقبين بينما يزداد عادة الاهتمام بمتطلبات الإبلا غ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، مثل السيولة ومراكز الدائنين لتقييم السلامة المالية.

● **التنسيق عبر الحدود:** الأعمال المصرفية هي أعمال ذات طابع عالمي و المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي ونزاهته. وتعكف الهيئات الدولية مثل "مجلس الاستقرار المالي "و"لجنة بازل للرقابة المصرفية " على العمل الدؤوب لمجرد تحقيق هذا الأمر.

4. تحليل النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- قامت لجنة بازل للرقابة المصـــرفية بتأخير اعلان مقررات بازل 4 الى غاية 2023للتخفيف من الاثار الوخيمة للازمة الصـــحية وكذا مساعدة الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية للحد من تداعيات الجائحة.

-ان انقطاع النشـاط الاقتصـادي بسـبب جائحة كورونا تسـبب في مشـاكل سـيولة للشـركات وهو ما قد يتحول إلى مشـكلة ملاءة وفي الوقت نفسه قد يتسبب بمشكلات مماثلة بالنسبة للمصارف خاصة مع انخفاض التدفقات النقدية بشكل كبير.

- إن الاســـتجابة للتأثيرات العميقة للفيروس تمثل تحديات جدية لصـــانعي الســـياســـة في دول العالم ومع إطلاق إجراءات مالية كبيرة للتخفيف من الآثار الاقتصـــادية لجائحة كورونا فإن أحد المخاطر التي من المتوقع أن تواجهها معظم الدول هو ارتفاع العائد على الديون الحكومية بشكل كبير (وربما غير مسبوق) وبالتالي جعل تكلفة الدين العام أعلى بكثير.

-تطبيق أعلى مستوى ممكن من الدقة لقياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة.

-الاصـــلاحات التي قامت بها اللجنة سـيكون لها اثر ايجابي كبير على البنوك خاصـــة الجزء المتعلق بزيادة راس المال و هو الشـــيء الذي سيحد من المخاطر الائتمانية للبنوك.

5. خلاصة:

في محاولة من لجنة بازل للتقليل من الآثار الســـلبية التي أوجدتها جائحة كورونا على الاقتصـــاد العالمي و القطاع المالي وضـــعت مجموعة من المعايير التي تتعلق بالقدرة التشـغيلية لقطاع البنوك بشـكل عام على مواجهة أي مسـتجدات قد تؤدي إلى حدوث اختلالات أو تعطيل النظام المالي العالمي حيث أصدرت تعميما وزعته على الأعضاء كافة تذكر فيه بالدور الحاسم الذي تلعبه البنوك في النظام المالي العالمي لان زيادة قدرة البنوك على استيعاب الصدمات والمخاطر التي يمكن أن تتسبب في إخفاقات تشغيلية كبيرة أو اضطرابات واسعة النطاق في الأسواق المالية مثل الأوبئة، والحوادث الحاسوبية، وإخفاقات التقنية أو الكوارث الطبيعية ستوفر ضمانات إضافية للنظام المالي العالمي ككل وأن القدرة على التكيف التشـغيلي هي أيضـا نتيجة لإدارة المخاطر التشـغيلية بفعالية لمواجهة الاثار السـلبية للجائحة على غرار المصـارف الإسـلامية التي تتمتع بوضـع مريح من حيث معدل السـيولة فهي تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال يزيد على 18 % وهو أكثر مما تطلبه معايير بازل3 وهذا يوفر لها القدرة على التعامل مع أزمة كورونا بكل مرونة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى ان مقررات لجنة بازل لعبت دورا كبيرا في احتواء الازمة الصحية وهذا من خلال وضعها لمجموعة من التدابير للتخفيف من اثار الجائحة وبناء على ما سبق نوصي ب:

-التأكيد على ضرورة احترام البنوك لتطبيق جميع توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- تحديث التشريعات القائمة والخروج بأخرى جديدة تتعلق مع قدرات المؤسسات المالية بعد انتهاء الازمة.

-صـياغة نماذج حديثة لإدارة الازمات لإمكانية تكيف البنوك مع أي طارئ يمكن ان يحدث وأن تجعل من هذه التحديات فرصـة لتطور خدماتها ومنتجاتها المالية.

6. الهوامش والإحالات:

1-Fernandes Nuno (2020), « Economic Effects of Coronavirus Outbreak (COVID-19) on the World Economy, IESE Business School Working Paper No. WP-1240-E.

2-عادل عبد الفضيل عيد. (2011). *الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

3-De Servtgny A .(2001) .*Le risque de crédit : nouveaux enjeux bancaires* .Paris: Ed. DUNODp176

4- Pierre-Yves Thoraval .(2002) .le dispositif de bâle II : rôle et mise en œuvre du pilier 2 .*Revue de la Stabilité Financière N ,9 °Décembre*126 ،

5- Vincent Delfosse, JEAN Philippe Peters, Bruno Rauis Bruno Colmant .(2005) .*Les Accords De Bale II Pour Le Secteur Bancaire* .Bruxelles: De Boeck Et Larcier.p26

6-محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، ط1 ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011 ،ص157

7-التهامي عبد المنعم، مقررات لجنة بازل الثانية والثالثة كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي المصرفي، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، 2010 ،ص 57

8-سعيدي خديجة اشكالية تطبيق معيار كفاية راس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة حالة البنوك الاسلامية اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة تلمسان 2016-2017 ص86

9- Winfrid Blaschke & Matthew T. Jones & Maria Soledad M artinez Peria, Stress Testing of financial systems: An overview of issues, Methodologies and FSAP experiences, IMF working paper n°07/88, 2001, p4.

10- قلي محمد و سماعيلي نبيلة مقررات بازل 3 و تطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي و ادارة الازمات المصرفية مجلة المقار للدراسات الاقتصادية الجلد 3 العدد 1 ،2020ص23

11-Bâle III .(2013) .*Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité* .Comité de Bâle sur le contrôle bancaire.p9

12- Basel III Basel Committee On Banking Supervision .(2014) .*The Net Stable Funding Ratio* .Bank Of International Settlement.p13

13- Basel committee on Banking Supervision .(2010) .*Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems* .l Settlements, Switzerland: , Bank for Internationap14

14-علي محبوب ،علي سنوسي تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل 3 مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 8 العدد3 سبتمبر 2020ص80.

15-نجار حياة. (2013). اتفاقية بازل الثالثة و آثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير* المجلد 13 العدد13ص298.

16 -Daniele Nouy .(2012) .Le risque souverain est-il correctement traité par la réglementation financière , Banque de France .*Revue de la stabilité financière*110/109 ،

17-مجد نوري اتفاقية بازل 4 و كورونا ماذا تنتظر البنوك؟ تاريخ النشر 28 يوليو 2020تاريخ الاسترداد 28ديسمبر2021مقال منشور على موقع كواليس المالية https//www.kwalessalmal.com

18-وحدة الرصد و التحليل. (2020). *دراسة أثار هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية 2020*. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

19-احمد فايز الهرش. (2020). أزمة الإغلاق الكبير الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد19. *مجلة بحوث الإدارة و الاقتصاد* المجلد 2 العدد2 ص 137.

20-بن زكورة العونية تداعيات ازمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي قراءة في المؤشرات الاقتصادية مجلة اقتصاد المال و الاعمال المجلد4 العدد4 ص188

21-الفاو. (2020). *الركود الاقتصادي العالمي بسبب كوفيد19 يجب أن يكون تجنب الجوع في قلب الحافز الاقتصادي*. منظمة الأغذية و الزراعة.

22-منظمة السياحة العالمية. (2020). *تقييم اثار تفشي كوفيد19على السياحة الدولية*. منظمة السياحة العالمية.الصفحة الرسمية للمنظمة بتاريخ 2020/03/05تاريخ الاطلاع 2021/11/23 على الموقع https://www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the covid-19-outbreak-on-international-tourism

23-غسان الطالب. (7 11, 2020). *فيروس كورونا يربك لجنة بازل*. تاريخ الاسترداد 2021 12, 28، من https://alghad.com/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%8%3D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D9%83-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84

24-مجد نوري اتفاقية بازل 4 و كورونا ماذا تنتظر البنوك؟ تاريخ النشر 28 يوليو 2020تاريخ الاسترداد 28ديسمبر2021مقال منشور على موقع كواليس المالية على https//www.kwalessalmal.com

25-توبياس ادريان و اديتا نارايين. (31 3, 2020). *مدونة الصندوق*. تاريخ الاسترداد 28 12, 2021، من المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا(imf.org)